تطوير التعليم سبيل التقدم !

أ.د. علي السلمي

نُشر خبر عن اجتماع الرئيس مع رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم لمناقشة استراتيجية تطوير منظومة التعليم، وأن الوزير قد عرض خطة الوزارة موضحًا التحديات التي تواجه عملية تطوير وتحسين جودة التعليم، وأن الخطة تسعى إلى بناء الإنسان المصري منذ النشأة والطفولة، بالإضافة إلى الارتقاء بالأجيال الحالية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم على التعلم المستمر. كذلك الارتقاء بمستوى المعلمين، توفير مراجع علمية في شتى المجالات للطلاب من خلال بنك المعرفة، مع تهيئة البنية التحتية اللازمة لتطوير عملية التعليم، بالتعاون مع عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال والمؤسسات الدولية والشركات العالمية المتخصصة.

كل ذلك مهم ومطلوب لتطوير . وليس فقط تطوير . منظومة التعليم الوطنية والعودة بمصر إلى التصنيفات العالمية لنظم التعليم وجودته ! ولكن لي ملاحظات أرجو أن تكون محل اعتبار حين إعداد الاستراتيجية الجديدة للتعليم. وقبل الشروع في تنفيذها :.

1. لا تزال المعلومات المتاحة عن الإستراتيجية شحيحة بالنسبة لغير المسئولين، ولم تتح ملامحها وعناصرها وآليات تنفيذها بعد لعلم كافة أصحاب المصلحة **Stakeholders** .
2. المفهوم من الخبر المنشور أن الإستراتيجية الجديدة تقتصر على مراحل التعليم قبل الجامعي بدليل عدم حضور وزير التعليم العالي في الاجتماع مع رئيس الجمهورية. فما هي آليات تحقيق الترابط بين منظومة التعليم ما قبل الجامعي ومنظومة التعليم الجامعي؟ وإلى أي مدى تتبنى الاستراتيجية الجديدة فكرة "الهيئة الوطنية للتعليم" التي طرحناها في مقال الأسبوع الماضي وما يستتبع القبول بها من توحيد المجالس العليا للجامعات والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في مجلس واحد بمسمى "المجلس الأعلى للتعليم" يتبع "الهيئة الوطنية للتعليم، وذلك خاصة مع تأكيد دكتور طارق شوقي في حديثه له " أن تطبيق

استراتيجية التعليم الجديدة ليس مرتبط بوجود وزير معين، وأن تلك الخطة ليست خطة وزير أو حكومة معينة " .

3. لم يتضح بعد ما إذا كانت الاستراتيجية الجديدة تشمل التعليم الفني أم لا ! وأهمية تطوير التعليم الفني لا تغيب عن أذهان المسئولين وتحتاج إلى جهود أكبر وموارد بشرية ومادية وتقنية أكثر بمراحل .
4. وثمة تساؤل عن مسؤولية تنفيذ الإستراتيجية الجديدة وهل لا يزال التصور اعتماد تقديم الخدمات التعليمية "المطورة" على المدارس الحكومية بكل مشكلاتها ! أم أن الاستراتيجية الجديدة تتضمن تطوير المدارس الحكومية شكلاً وموضوعاً وابتكار نمط مؤسسي جديد يخرج تماماً من دائرة وزارة التربية والتعليم ليقدم الخدمات التعليمية الراقية والمتميزة بشكل وكفاءة وجودة تضاهي ما يوجد في المدارس الخاصة والدولية المتفوقة ! ! !
5. ما هو التصور لآليات الرقابة والإشراف على المدارس الجديدة، وما هي ضمانات التخلص من شبكات الفساد السائدة في أجهزة الدولة ؟
6. وثمة تساؤل آخر، إلى مدى ستهتم الاستراتيجية الجديدة للتعليم بتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص وفق قانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الاساسية والخدمات والمرافق العامة، والذي تتولى "وحدة المركزية للمشاركة" في وزارة المالية تنفيذه !
7. ويثير اهتمام الدولة بقضية تطوير التعليم تساؤلاً مهما حول مصير قانون التعليم الموحد، والذي ينص على خضوع كل المؤسسات التعليمية فى مصر، سواء كانت حكومية أو خاصة أو تعاونية، لكل أحكام ونصوص القانون دون تميز، ما تجعل كل المؤسسات

التعليمة فى مص متساوية فى الموقف القانوني، ذلك القانون الذي قيل إنه سيعرض على مجلس النواب قبل انتهاء دور انعقاده الحالي في يونيو القادم !

8. ثم ما هي الآليات التي تتضمنها الاستراتيجية الجديدة لتفعيل دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في ضوء استهداف المعايير العالمية للتعليم في مص !
9. وأخيراً هناك تساؤل مهم عما تتضمنه الاستراتيجية الجديدة للتعليم بشأن تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية؟

نُشر هذا المقال في أكتوبر 2017